

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt  
to the United Nations  
New York

بعثة مصر الدائمة  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

بيان  
السيد/ عمرو موسى  
وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أمام  
الدورة الخامسة والخمسين  
للجمعية العامة للأمم المتحدة

يرجع المراجعة لدى الإلقاء

نيويورك في ٢٠٠٠/٩/١٣

السيد الرئيس ..

يسعدني أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الصديق فنلتدا بخالص التهنئة لانتخابكم رئيساً للجمعية العامة، معرباً عن الثقة في أنكم ستبشرون أعمال هذه الجمعية الأفقية بكل اقتدار وفعالية.

وأود أن أعبر عن فائق تقديرنا لسلفكم الدكتور Gurirab وزير خارجية ناميبيا الشقيقة لإدارته المتميزة لأعمال الدورة المنتهية.

كما أود أن أعبر عن تهنئتي للمكثريين العام للإعداد الكفاء بفكره ومقترحاته للقمة والجمعية الأفيتين، وتسعيه للحفاظ على نور المنظمة وتعزيز وتدعيم فعاليتها ومصداقيتها.

السيد الرئيس ..

قلنا وقال غيرنا إن العالم وهو على أعتاب القرن الحادي والعشرين يشهد تطورات سريعة... بعضها إيجابي يفتح أبواب التقدم والرقى للبشرية... والبعض الآخر سلبى يطرح تحديات صعبة تتطلب مواجهة وحسماً. ويأتي انعقاد القمة والجمعية الأفيتين ، كمنعطف هام في مسار النظام الدولي ومستقبل الأمم المتحدة. ومن ثم، فالمناسبتان تمثلان محطاً فريداً لاستعراض حال عالمنا وتطوراته، ولتقييم أداء الأمم المتحدة وتمكينها من أجل صالح العالم واتزان مسيرته- من أن تحتل مكاناً مركزياً في إطار النظام الدولي ، ولتفوق حركة التغيير والتطوير بما يضمن أن تكون هذه الحركة نتاج اتفاق في الفكر وتوافق في الرأي بين الجميع.

الصيد الرئيس،

يشكل هدف إرساء نظام أمن جماعي مستقر وفعال، من خلال الحوار والتعاون في إطار من الديمقراطية الدولية، أحد أهم مقاصد الأمم المتحدة. ولا يزال هذا الهدف مأربنا الأول. وبصرف النظر عما جرى أو تم في النصف الثاني من القرن العشرين، قائمهم بالنسبة للمستقبل هو أن تتيح للأمم المتحدة أن تحقق أهدافها ... أهدافاً، عن طريق مواصلة عملها مع المتغيرات الدولية الجارية والتي يجب أن تأخذ الأمم المتحدة بجدية، ولعل هذا هو لب تقرير السكرتير العام إلى الدورة الألفية.

والخطوة الأولى على هذا الطريق في رأينا، هي أن نتفق على مفهوم شامل ومتطور بل وحديث " للأمن الجماعي " في العقود القادمة .

والأمن، في أبسط ، بل أوقع صورته وتعريفاته، يستند إلى ثلاثة حقوق رئيسية، مترابطة ترابطاً عضوياً: الحق في العيش في سلام واستقرار، بعيداً عن أهوال الدمار الشامل والحروب والنزاعات المسلحة / الحق في حياة كريمة، خالية من الفقر والحاجة والعوز / الحق في العيش في مناخ صحي، خال من التلوث والأمراض والأوبئة الفتاكة والأعراض الاجتماعية السلبية.

وإذا القينا نظرة سريعة على هذه الحقوق الثلاثة التي أشرت إليها (الحق في السلام، والحق في التنمية والحق في مناخ صحي)، نجد أنها تعرضت في العقد الأخير -في خضم التحولات الدولية- إلى تهديدات جديدة، كما تفاقمت بعض عناصرها القائمة بشكل يندر بأخطار محدقة.

فالمسالم الدولي، بعد أفول صراع القوتين العظميتين وانتهاء توترات الحرب الباردة، أصبح يهدده نوع جديد من النزاعات، هي تلك الناجمة عن تفكك بعض الدول وانسهار بنائها الوطني ووقوع شعوبها فريسة للحروب الداخلية والتدخلات الخارجية السلبية.

والتوجه نحو العولمة والسوق العالمي والثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات ويزوغ أنواع جديدة من النشاط الاقتصادي، بقدر ما يفتح من أبواب رحبة للتقدم، بقدر ما يحمل من أخطار تعيق الهوة الإنمائية السحيقة بين العالم المتقدم والعالم النامي.

وأما المناخ الصحى فهناك قارات بأكملها تعاني من الأوبئة وتهرء البيئة وتختلف المجتمعات وانتشار الحروب العنصرية وتزايد مشاكل اللاجئين ومآسيتهم.

ولابد أن نقف هنا لنقول إن أفريقيا - ذات الإمكانيات والطموحات الكبيرة- هي أكثر المناطق تعرضاً لهذا المثلث الرهيب: النزاعات الداخلية المسلحة/ للفقر والتخلف الاقتصادي/ البيئة المتدهورة والكوارث الطبيعية والأوبئة والأمراض الفتالة.

فمع ظهور حزام توتر يلف القارة من غربيها إلى شرقيها، ومع استمرار الصعوبات والمشاكل الاقتصادية، وانتشار أمراض الإيدز والملاريا والكوليرا، وصلت أفريقيا إلى وضع لا يمكن السكوت عليه، يتطلب التعامل معه بسرعة وحسم، لمساعدتها في جهودها الحثيثة للخروج من هذا المأزق الخطير.

وأؤكد في هذا الشأن أن الدول الأفريقية، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وتجمعاتها الأخرى، تتحمل بمسئوليتها بقدر ما تستطيع، وتتخذ من التدابير والإجراءات ما يضعها على المسار الصحيح نحو تحقيق مستقبل أفضل.

وأشير بصفة خاصة إلى آلية فض المنازعات، في إطار منظمة الوحدة  
الافريقية، وجهود تدعيم نظم حفظ السلام من خلال التجمعات دون الإقليمية، وتطوير  
تكتلات اقتصادية وأسواق مشتركة، مثل الكوميسا والسانك والايكواس. بل إن القسرة  
تخطو الآن نحو نوع من التوحد، من خلال مقررات قمة نومي الأخيرة والتي سيتم  
استكمال خطواتها خلال قمة سرت القادمة.

كما أن اتفاق اروشا الأخير لنقض النزاع في بوروندي، وانتخاب الرئيس  
الصومالي الجديد، عبد القاسم صلا، بعد جهود إيجابية من حكومة جيبوتي الشقيقة،  
وكذلك الجهود المبذولة في منطقة البحيرات، تؤكد على قدرة أفريقيا في التعامل ذاتياً  
مع بعض مشكلاتها. ولكنها لا تستطيع أن تقف وحدها، نون دعم ومساندة عالميتين،  
خاصة في مجال حفظ وثبتت السلام، والذي يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع فيه  
بدورها كاملاً.

السيد الرئيس

إن التعامل الرصين مع التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي وتحقيق  
هدف إرساء نظام أمن جماعي فعال للعقود القادمة، يتطلبان - كما أسلفت - تطوير  
أداء وأسلوب عمل الأمم المتحدة ومواعمه مع هذه الأهداف.

وقد أكد الرئيس مبارك، في رسالته إلى القمة الأفريقية الأسبوع الماضي على  
ضرورة إيلاء اهتمام خاص في هذا الشأن لأولويتين مطلقتين:

أولهما: الحفاظ على السلم الدولي.

وثانيهما: دعم جهود التنمية والقضاء على الفقر وتضييق الهوة الآخذة في الاتساع بين أغنياء العالم وفقرائه.

وأود فيما يلي أن أؤكد على اتصالهما بعدة أمور هامة وخطوات ضرورية:

**أولاً:** الحاجة العاسة لتعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها يوجه عام، وحاجة مماثلة لإصلاح مجلس الأمن ودعم مصداقيته.

ونحن عازمون على مواصلة مساهمتنا في الحوار الدائر من أجل التوصل إلى صفقة شاملة ومتكافئة لتوسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، ليصبح أكثر عدالة في تمثيله، وليعكس الأغلبية الساحقة التي تتمتع بها الدول النامية في عضوية المنظمة، ونحن ملتزمون بموقف حركة عدم الانحياز والموقف الأفريقي في هذا الشأن.

كما نؤكد ضرورة أن يقترن توسيع المجلس بإصلاح وتطوير أساليب عمله، وإعادة النظر في حق النقض ووضع ضوابط لترشيده استخدامه.

وأود هنا أن أؤكد ما أشرت إليه من قبل من أن مساهمات مصر الإقليمية والدولية، وفي الأطر الأفريقية والعربية والإسلامية وفي الشرق الأوسط وبين الدول النامية والاقتصاديات البازغة، فضلاً عن إسهاماتها في دعم أنشطة وتحقيق مقاصد الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام.. إنما تؤهلها لتحمل مسئوليات العضوية الدائمة في مجلس أمن موسع، وفي إطار النظام الذي يقترحه رؤساء دول وحكومات أفريقيا منذ عام ١٩٩٧.

**ثانياً:** هناك حاجة ملحة مماثلة لاستعادة دور الجمعية للعلمة في حفظ السلام وفقاً لأحكام الميثاق - فيما إذا عجز المجلس عن الاضطلاع بمسئوليته الرئيسية في ذلك. وحتى تتم أية تدابير أو إجراءات جماعية في إطار الشرعية الدولية التي تمثلها المنظمة. ويتصل بذلك ضرورة تطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفترتها على النشر السريع للقوات، كما يقتضي تضافر المبادرات المطروحة لدعم قدرات الدول -خاصة الأفريقية- على المشاركة في هذه العمليات، سواء تمت من جانب الأمم المتحدة أو من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بتفويض وتمويل من الأمم المتحدة ، وسوف تعبر مصر عن رؤيتها إزاء هذه المسائل الهامة لدى تناول تقرير السيد الأخضر الأبراهيمي في الجمعية العامة .

إن ما تقدم ينبغي أن يكون حاضراً في أذهانتنا لدى تناولنا لسبل تطوير الإطار المفاهيمي والعملي لصنع وحفظ وبناء السلام، بما في ذلك ما يتردد منذ العام الماضي من أفكار جديدة مثل التدخل الإنساني والنشر الوقائي للقوات والتي دعونا -ولا نزال- إلى مناقشتها فيما بيننا بأقصى قدر من المصارحة والشفافية، آخنين في الحصيان اتصالتها باعتبارات السيادة التي لا تتعاشى مع توجه البعض إلى التقليل من شأنها وأهميتها عندما يتعلق الأمر بسيادة الآخرين، بينما يحرص ذات البعض على تأكيد حصانته غير المنقوصة عندما يتعلق الأمر بسيادة دولهم .

**ثالثاً:** يتعين إعادة النظر في نظام العقوبات باعتباره مكوناً من مكونات التدابير والإجراءات التي يتم اتخاذها في إطار الأمن الجماعي بحالته الراهنة. إن العقوبات لا ينبغي أن تكون أبدية، أو أن تدفع إلى معاناة إنسانية لعشرات الملايين من البشر، أو أن تلحق أضراراً جسيمة ومدمرة بالهيكل الاقتصادي والبنية التحتية والنسيج الاجتماعي للدول ، فضلاً عن

خلق أجيال ناقمة تظل مرارة المعاناة ماثلة لديها حتى بعد رفع العقوبات.

**رابعاً:** أهمية الاستمرار في التناول الجاد لموضوعات نزع السلاح وفي مقدمته السلاح النووي باعتباره أكثر الأسلحة فتكاً وتهديداً . وهي أولويات لا ينبغي أن يحجبها الاهتمام المتزايد بتناول موضوعات الأسلحة الصغيرة والخفيفة أو الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو غيرها، مع تقديرنا لأهمية هذه الموضوعات وضرورة التعامل معها بأسلوب شامل وسليم. ونود في هذا الصدد أن تؤكد المبادرات التي طرحتها مصر في مجال التخلص من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. وترحب بما أسفر عنه مؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من إنجازات في مجال نزع السلاح النووي بوجه عام والاعتراف بخصوصية للوضع ذي الصلة في الشرق الأوسط وتأكيد استمرارية حجية وأهمية متابعة تنفيذ القرار حول الشرق الأوسط الذي إعتده مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ . كما نرحب بإقتراح عقد مؤتمر دولي تحقيقاً لهذا الهدف على النحو الذي اعتمده الوثيقة الصادرة عن القمة الألفية الأسبوع الماضي ، كخطوة نحو تنفيذ مقترحنا الداعي لعقد مؤتمر دولي لبحث تخلص العالم من السلاح النووي خلال فترة زمنية محددة.

**خامساً:** إن الثورة الآخذة في الأسراع - مع تسارع العولمة وتحرير التجارة - بين المجتمعات الغنية والفقيرة باتت تؤذن بأخطار محزنة . كما باتت المقارنة بين أنماط الإنتاج والاستهلاك ومستويات المعيشة في العالمين المتقدم والنامي صارخة في دلالاتها وانعكاساتها.

إن تضيق هذه الفجوة ورأب هذا الصدع في البنيان الدولي ليس مجرد التزام أخلاقي. إنما هو هدف حيوي ومقصد ضروري يتعين إرساء شراكه دولية تسعى إلى تحقيقه.

ويتعين أن تفتقر الدعوة لتحقيق العدالة الاجتماعية داخل الدول بدعوة معالمة لتحقيق ذات العدالة في اقتسام منافع التقدم والعولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحرير التجارة بين أفراد الأسرة الدولية شمالاً وجنوباً. نحن في حاجة حقا إلى أن نجعل للعولمة وجهاً إنسانياً وتوازناً يمكنها من الإسهام في تجسير هذه الفجوة.

إن أديبات الأمم المتحدة زاخرة بالموضوعات التي تستعرض مشكلات وعقبات التنمية والقضاء على الفقر. تحلل أسبابها وتعرض انعكاساتها وتداعياتها وتخلص إلى ما يتعين عمله على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد أضاف تقرير السكرتير العام المعروض على القمة والجمعية الألفية، وكذلك الوثيقة الصادرة من القمة الأسبوع الماضي، إلى هذه الأبيات إضافة جديدة. إلا أن ذلك لم يعد كافياً، فقد اعتمدنا برامج وخطط عمل في سلسلة من المؤتمرات الدولية تضمنت التزامات واضحة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ توصياتها .. ولم يرتفع التنفيذ إلى مستوى الالتزام الذي تؤكدته تلك الوثائق.

لقد راجعنا منذ أشهر قليلة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مؤتمرات السكان والمرأة والتنمية الاجتماعية .. فماذا كانت نتائج المراجعة؟ وما هي سبل مواجهة العقبات التي حالت دون ان يكون التقدم المحرز في تنفيذ توصيات تلك المؤتمرات الهادفة على مستوى تطلعاتنا؟.

لقد اعتمدنا خفض عدد فقراء العالم بمقدار النصف من الآن وحتى عام ٢٠١٥، فما هي معالم الطريق لبئوخ هذا الهدف، وما هي الالتزامات التي تمت لتعبئة الموارد المالية اللازمة لذلك؟

وماذا عن المبادرات والبرامج المتعددة حول التنمية الأفريقية.

هل ترقى ما أحرزته هذه البرامج إلى حجم مشكلات القارة؟ أم يحن الوقت بعد إعلان التزام محدد لرفع عبء الديون الخارجي عن كاهل أفريقيا على نحو يتجاوز المبادرات والتصيغ المطروحة؟

إتنا في حاجة إلى شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب ، ودعم حقيقي وفعل من جانب مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية لجهود تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. ليس فقط باعتبارها قيمة أخلاقية تتمثل في التخلص من الخوف من الحاجة على نحو ما طرحه تقرير السكرتير العام، وإنما باعتبارها هدفاً حيويًا يرتبط بتحقيق السلام والاستقرار العالميين .

مبدأياً: أن محاولة إلقاء مسئوليات وتبعات تحقيق التنمية والقضاء على الفقر على الدول النامية وحدها هي محاولة تتسم بالخطورة وقصر النظر. إذ نقوض أركان التعاون الدولي باعتباره ركناً أصيلاً من أركان النظام العالمي. وتتجاهل انعكاسات الفجوة الآخذة في الاتساع بين أغنياء العالم وفقرائه والتي تزايدت إلى ستة عشرة ضعفاً عما كانت عليه في الستينات من القرن الماضي. وتتصل بذلك محاولة ربط التعاون الدولي ودعم الشمال للجنوب بمفاهيم وقيم ندعمها في حد ذاتها إلا أننا نرفض ما تمثله من مشروطيات سواء تعلقت بالديمقراطية أو الحكم الجيد أو حقوق الإنسان.

فلا يمكن تناول قضايا التحول الديمقراطي، وتحسين الإدارة والحكم، ودعم قيم الشفافية والمساءلة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان.. دون قضايا التنمية وظواهر الفقر واكتصاليات الكفاف. فالمطلوب هو جهد شامل، لرفع مستوى المجتمع ككل وعلى كافة مستوياته وعناصره.

ألا يتعين اقتران الدعوة للديمقراطية داخل الدول بدعوة مماثلة للديمقراطية للتعامل الدولي وداخل المنظمات الدولية؟ واقتران الدعوة لحكم القانون وسيادته بدعوة مماثلة لاحترام الشرعية الدولية وسيادة الدول وحقوق الشعوب؟ وهل يمكن تحسين الحكم والإدارة في غياب جهد مواز لتنمية الموارد البشرية وبناء قدراتها؟

وهل يكفي إيلاء الاهتمام للحقوق المدنية والسياسية للإنسان مع إغفال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهمها حقّه الثابت في التنمية؟

إن إعلاء كل هذه القيم يمثل هدفاً سامياً في حد ذاته تسعى إلى تحقيقه دون إملاء أو مشروطيات.

سابعاً: تمر شعوب العالم بمرحلة سيستمد فيها مدى النجاح في تحقيق جهود التنمية على كفاءة استخدام أدوات العصر الجديد وأهمها تكنولوجيا المعلومات، ولقد أتت الثورات والتفجرات التكنولوجية السابقة إلى توسيع الفجوة بين الذين يمتلكون أدوات تلك الثورات والذين لا يمتلكونها.. إلا أن ثورة المعلومات والمعرفة لها طبيعة خاصة تسمح لها بالمساهمة في تضيق الفجوات القائمة بين دول العالم.

السيد الرئيس

هذه كانت في عجلة رؤيتنا لبعض الركائز التي يجب أن تقوم عليها عملية تطوير عمل المنظمة خلال السنوات أو العقود القادمة وكذلك ترشيح النظام الدولي الجديد.

واهتمامنا بهذه الموضوعات وضرورتها لا تصرف نظرنا عن الإهتمام بمسائل أخرى إقليمية، لا تقل حساسية. ومن بين هذه القضايا، يهمني أن أسلط الضوء بشكل خاص على مسألتى السلام في الشرق الأوسط والوضع في السودان، فهذان الأمران يمثلان أولويتين رئيسيتين بالنسبة لمصر، ولأنك أيضاً لكثيرين في العالم العربي وأفريقيا والمجتمع الدولي بصفة عامة.

المسيد الرئيس،

إن النزاع العربي/الإسرائيلي يطرح مسائل رئيسية تتعلق بحياة شعوب ومستقبل  
أمم ، مسائل تتعلق بالاعتراف بالحقوق الشرعية ، ومبادئ السيادة على التراب الوطني  
وحق تقرير المصير وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وحق الدول في  
العيش في سلام داخل حدود آمنة وكلها أمور تتعلق بشكل مباشر بالسلام والأمن  
الإقليمي والدولي.

إن المنطق الذي يحكم عملية السلام في الشرق الأوسط ويحرك أطرافها ، لا يجب  
أبداً أن يستمر متطوفاً من فرضية التعامل مع عدو أو خصم دائم ، بل يجب أن يهدف إلى  
تحويل الخصومة الماضية إلى حسن جوار وإلى علاقات طبيعية بين شعوب ودول  
المنطقة. إن ما نتعامل معه هو أمن المنطقة ... أمن ورخاء أجيالنا القادمة... وليس  
الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل.

إننا أمام خيار واضح بين أن نحول المشكلة إلى مشكلة عقارية تمثل فيها الأمتار أو  
الأميال أو عشراتها مطلباً لأحد الطرفين مما يبقى على بذور التوتر والصدام ، وبين أن  
نقدم ببادرة سياسية إيجابية على إقامة السلام العادل الذي يؤكد لكل طرف حقوقه ويحدد  
التزاماته مع الضمات الدولية اللازمة لتنفيذ هذا الحل الذي لا بد أن يقوم على الشرعية  
الدولية . وهذا ينطبق على المسارين الإسرائيلي / السوري ، والإسرائيلي / الفلسطيني ،  
ولا شك لدينا أن الأغلبية العظمى من الدول والجماعات والأفراد تؤيد الوصول إلى حل  
عادل غير منحاز لطرف على حساب طرف آخر وإن اختيار هذه الأغلبية هو للسلام  
والعدالة والنظرة الثاقبة للمستقبل . بل إن الأغلبية العظمى من الشعبين العربي

والإسرائيلي تريد للسلام واضحاً ونظيفاً وليس جزئياً أو مشوهاً أو منقوصاً ليشكل فسي  
النهائية صداها لا سلاماً .

وفي هذا أود أن أؤكد أن وضع الرئيس عرفات والشعب الفلسطيني أمام خيارين :  
إما لا حل أو حلاً سيقاً معوجاً غير مرض ، هو سياسة ظالمة لن تجد تأييداً ولا تقديراً  
ولن تؤدي إلى نتيجة .

كما أن المرونة التي كثر الحديث عنها مؤخراً لا يجب أن تعني إلا معانها  
المشروع أي مرونة في إطار الشرعية الدولية وليس للخروج عنها أو التسليم بغيرها .  
ولذا تحدثنا عن المرونة فيما يتعلق بالنقطة للشريف فهذا لا يمكن أن يعنى القبول  
بالسيادة الإسرائيلية على الحرم وإنما يعنى ترتيبات ل احترام الدولة الفلسطينية القائمة  
لكافة المقدسات وضمان الوصول إليها وتلبية الشغائر المرتبطة بها وحفاظها عليها  
باعتبار ما ينتظر منها بأن تكون دولة مسنونة ، ذات سيادة ، كاملة العضوية في  
المجتمع الدولي .

إن عملية السلام على بعد أعمال قليلة من خط النهاية  
ونرجو ألا تحتاج تلك الأميل القليلة إلى سنوات طويلة لنجتازها .  
سواء بالنسبة لسوريا أو فلسطين ويحدثنا الأمل فيما لدى  
راعبي عملية السلام من مكنة الحيدة وقدره الطرح الأمين على الأطراف أن يتمكن  
لوسيط النزيه من أن يرسو بسفينة المفاوضات على بر السلام . وفي هذا للصدد ، أود  
أن أشيد بالجهد والحماس اللذين طبعا قيادة الرئيس كلنتون لهذه العملية ومحاولته  
المستمرة بل المستميتة في التوصل إلى تسوية دائمة تتم في عهده وتحت إشرافه .

إلا أن الوصول إلى هذا الهدف، يتطلب معاداة حاكمة لا سبيل للالتفاف حولها ،  
وهي اتصحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة سورية وفلسطينية بما فيها

القدس الشرقية، في مقابل ضمان حق إسرائيل في الاندماج كشريك فسي منطقة الشرق الأوسط يتمتع بكافة الحقوق المتساوية... الأمن... والسلام... والتعاون. هذا هو لب القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وجوهر مبدأ "الأرض مقابل السلام".

إن الأمن والسلام الدائمين لن يقيوما إلا على هذه الأسس. فبقاء الأراضي العربية أو أي جزء منها تحت الاحتلال، أو تصوية أي مسألة بعيداً عن مبادئ الحق والعدالة... إنما تشكل قبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت، كما أن الأمن والسلام المنشودين لن يتحققا بصورة كاملة إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة مكتملة للعناصر .

السيد الرئيس

إن تثبيت الأمن والسلام الدائمين في الشرق الأوسط يتصل أيضاً بموضوع التنازل الجاد لمصانة التسليح في الشرق الأوسط . فنزع فتيل التوتر بصفة كاملة يتطلب التعامل مع مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهو أمر يصب أيضاً في قنوات ضمان الأمن والسلم الدوليين.

وإن يكتمل السلام ويعم الاستقرار في الشرق الأوسط إذا لم تصل إلى نظام أمن إقليمي شامل يتضمن ضبط مستويات التسليح، كما وكيفا، وينشئ منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفق مبادرة الرئيس مبارك والتي تحظى بتأييد وتفهم عالميين.

السيد الرئيس،

السودان واحد من الدول الفريدة في ارتباطاتها. فهو من ناحية يعد عنصراً أساسياً في النظام العربي، وهو أيضاً طرف أصيل في المجتمع الأفريقي، كما

أن استقراره يمثل أحد أهم عوامل الأمن في القرن الأفريقي، والبحر الأحمر وحوض نهر النيل. ومن ثم، فإن اهتمام مصر بهذا البلد الشقيق لا ينبع فقط من كونه توأماًها الاستراتيجي، ولكن أيضاً من كونه عاملاً محورياً من عوامل أمن إقليم واسع وحيوي.

ولقد بذلت جهود وطرحت مبادرات عدة لتحقيق السلام في السودان، يتسم حلها بصن للنية، إلا أنها عالجت الأمر من منظور واحد، هو منظور جنوب السودان مقابل شماله. ومن هنا، وجدت مصر وتبينا ضرورة لتكملة هذه للطروحات بمنظور شامل يتعامل مع القضية من منطلق تحقيق مصلحة وطنية واسعة، تضم جميع فصائل وأطراف القضية، بغية خلق السودان جديد، يعمه الوفاق والاستقرار في إطار أساسي، هو وحدة السودان وسلامة أراضيه، والمساواة بين مواطنيه وتقرير مصير يحققه كل أفرادها وجميع أجزائه في توافق يطمئن للشعب السوداني وجيرانه جميعاً.

ولقد قطعت المبادرة الليبية/المصرية شوطاً هاماً نحو تقريب وجهات نظر الفرقاء وهي قابلة للتسيق مع مبادرة نول الأيجاد، وسوف تتواصل الجهود للوصول إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية لتحقيق السلام في هذا البلد الهام.

إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط وفي القرن الأفريقي وفي قارتى آسيا وأفريقيا يكملهما شرط لازم لتحقيق الاستقرار العالمي... أفغانستان وكشمير، ومشاكل القوقاز، وما نراه في سريلانكا، واستمرار مأساة العراق، والحروب في أفريقيا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذه المشاكل.. كلها تضع علامات استفهام جدية بالنسبة للنظام الدولي الجديد ومدى مصداقيته أو فعاليته، كما تتطلب أن نتحرك سريعاً لمواجهتها في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

في خضم كل هذا، نقف الأمم المتحدة بوثقة لإرادة المجتمع الدولي... وميثاقها  
- بمبادئه وأهدافه - نبراماً هادياً.

فلتجعل هذه القمة والجمعية الألفيتين نقطة تحول جديدة تضعنا على طريق يصل  
بنا إلى عالم أكثر أمناً وعدالة واستقراراً.. ويبنى على إنجازات القرن العشرين..  
ويطوى صفحة أخطائه.

وشكراً،،